

خلال حملات نفذتها النوبة «ب» بقسم إزالة المخالفات

بلدية العاصمة أتلفت 65 كيلو غراما من المواد الغذائية الفاسدة.. وحررت 37 مخالفة



مخالفات بناء



مواد غذائية منتهية الصلاحية

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن تنفيذ النوبة (ب) التابعة لقسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة العاصمة بعدة حملات ميدانية على المحلات والمطاعم والعقارات بمناطق شرق والقبلة وجابر الاحمد للتأكد من مدى التزام أصحاب المحلات والعقارات بلوائح البلدية، مشيرة إلى ان الحملات قد أسفرت عن مصادرة (65) كيلو من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وتحرير عدد (37) مخالفة. وأشارت إدارة العلاقات العامة إلى أن مفتشي النوبة قاموا بتحرير عدد (37) مخالفة اشتملت على عدد (12) مخالفة تنوعت فيما بين ترخيص اعلانات ومحلات وعدد (20) مخالفات اغنية تمثلت في تداول مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الأدمي، وتخزين مواد غذائية منتهية الصلاحية المحددة على عبواتها، النظافة العامة إلى جانب مصادرة واتلاف (65) كيلو من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية بأحد المطاعم بمنطقة شرق بالإضافة إلى تحرير عدد (5) مخالفات بناء بمنطقة جابر الاحمد وتوجيه إنذار نهائي تعدى على املاك الدولة بمنطقة غرناطة. ودعت إدارة العلاقات العامة الجمهور في حال وجود أي شكوي تتعلق بالبلدية بعدم التردد بالاتصال على الخط الساخن (1844448) أو التواصل عبر حساب البلدية بمواقع التواصل الاجتماعي (@kuwmun) وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها على الفور.

ورشة لجنة شؤون البيئة في البلدي ناقشت سلبيات وإيجابيات المخيمات الربيعية

العتيبي: هناك تداخل في الاختصاصات بين الهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت



العتيبي متحدثا



جانب من اجتماع اللجنة

تعديات ومخالفات موجودة منذ السنة الماضية وهذا يضع علامة استفهام هامة متسائلا بأنه هل اتم استرجاع والإفراج عن التامين مطالبا ادارة الرقابة والتفتيش في البلدية التأكد انها غير مخصصة للتخديم وهذا يعطي ان هناك تجاوز على القانون. واكد العتيبي ان حسب إحصائيات العلاقات العامة في البلدية انه تم اصدار 1225 ترخيص، مما يعتبر بانه رقم ليس بالهين، لافتا ان هناك رقم مجهول خاصا بالترخيص للمخيمات التي اقيمت خارج نطاق الاماكن المخصصة، مما يضع على البلدية جهد المتابعة ورصد كمية المخالفات لقرار التخديم. وطالب العتيبي اللجنة المشتركة للتخديم ليست مكتبية بل مطالبة ان تكون على أرض الواقع، مابين شرطة البيئة والهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت وبعض الوزارات المختصة.. واستغرب العتيبي ان تقام في اماكن التخديم مباني خرسانية، وحوائط مما يدل على ضعف الرقابة اثناء موسم التخديم، وايضا ان هناك

من هي الجهة الأكثر اهمية بتحريز المخالفات وفرض العقوبات على أرض الواقع، مؤكدا ان نص القانون الخاص بحماية البيئة 2014 / 42، أعطى اطلاق يد الهيئة العامة للبيئة بعدة مجالات ومنها الظروف الخاصة في البيئة البرية خاصة ان هناك تعديات اثناء فترة مخيمات مطالبا بوضع غرامات رادعة ولكن لا يوجد تفعيل صريح لنص القانون بل ان هيئة البيئة اعتمدوا على بلدية الكويت بتحريز المخالفات والازالات، ووضع التقارير المتعلقة في المخيمات، واوضح العتيبي ان البلدية استندت الى لائحة التخديم، حيث انه لا توجد تنسيق مشترك بين الهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت لتفعيل آلية وضع عقوبات ومخالفات لمن يخرج عن القانون واللائحة ويتعدى على البيئة. بان يكون هناك تطبيق لما نصت عليه القوانين وافاد العتيبي ان هناك عدة اقتراحات

قال رئيس لجنة شؤون البيئة في المجلس البلدي أسامة العتيبي، ان هذه الورشة اقيمت خصيصا لمناقشة موسم التخديم الاخير وما ترتب عليه من سلبيات واضحة للعيان في المناطق المخصصة للتخديم، مؤكدا ان المخالفات التي وجدت بعد إزالة المخيمات لا تعد ولا تحصى. وأكد العتيبي على هامش انعقاد ورشة لجنة شؤون البيئة تحت عنوان «المخيمات الربيعية بين السلبية والإيجاب» بحضور عدد من الجهات الحكومية والبلدية، أن غالبية الجهات قدمت افادات هامة وبرزها الهيئة العامة للبيئة خاصة أنها المعني الاول بالبيئة والحفاظ عليها وفق القانون، والذي يضع الهيئة في دورا مهما، لا تسمن ولا تغني من جوع ما لم يتم الكشف عن المتسبب الحقيقي للمشكلة. ولفت الى ان ظاهرة نفوق الأسماك بدأت في 15 عاما تقريبا وحتى الآن لم نرى من حلول او محاسبة لمرتكبيها، مطالبا بتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لإنهاء هذه المشكلة.

ويشمل جدول الأعمال طلبا من نادي التضامن الرياضي بشأن تنظلم لإعادة النظر في ضم المساحة المجاورة للنادي إضافة إلى بحث طلب الرئاسة العامة للحرس الوطني باستحداث مواقف سيارات لخدمة مشروع مبنى متحف الحرس الكائن على طريق الدائري الرابع.

المجلس البلدي يناقش اليوم تعديل حدود مشروع «غرب عبد الله المبارك» الإسكاني



جانب من جلسة سابقة

يُعقد المجلس البلدي اليوم الاثنين جلسة عادية ضمن دور الانعقاد الـ 11 ومن أبرز البنود المتضمنة بجدول الأعمال طلب تعديل حدود مشروع «غرب عبدالله المبارك» الإسكاني. ويتضمن جدول الأعمال أيضا مناقشة كتب لوزارة الداخلية تتعلق بتخصيص موقع لمركز الدفاع المدني بمنطقة الضجيج جنوب القروانية وتعديل مكونات مشروع جمعية الشرطة الاستهلاكية بمنطقة الاستعمالات الحكومية بالعارضية. ويناقش المجلس كذلك الاتفاقية الاستثمارية لدراسة وتصميم

والإشراف على مشروع إنجاز وصيانة الدائريين الخامس والسادس السريعين إضافة إلى طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تخصيص موقع لإقامة صالة أفراح مقابل قطعة (3) بمنطقة الواحة.

ويشمل جدول الأعمال طلبا من نادي التضامن الرياضي بشأن تنظلم لإعادة النظر في ضم المساحة المجاورة للنادي إضافة إلى بحث طلب الرئاسة العامة للحرس الوطني باستحداث مواقف سيارات لخدمة مشروع مبنى متحف الحرس الكائن على طريق الدائري الرابع.

طالب بتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لإنهاء المشكلة

فهد الصانع: نفوق الأسماك منذ 15 عاما ولم نر حولا أو محاسبة لأحد



فهد الصانع

انتقد عضو المجلس البلدي ورئيس اللجنة الفنية فهد الصانع تداخل الجهات المعنية في الكشف عن المتسبب الحقيقي وراء ظاهرة نفوق الاسماك الموسمية، وسكوته عن محاسبة كل من تسول له نفسه العبث في الثروة السمكية. وقال الصانع في تصريح صحافي انه على الجهات ذات الصلة الكشف عن إجراءاتها الفعلية حيال هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد صحة المواطن والمقيم، مطالبا بفتح تحقيقا عاجلا بهذه المسألة وعدم

من كمية الاتهامات المتزايدة بين الأطراف المعنية حول هذه الظاهرة دون محاسبة المتسبب بها، لافتا الى ان التصاريح من كل الجوانب لا تسمن ولا تغني من جوع ما لم يتم الكشف عن المتسبب الحقيقي للمشكلة. ولفت الى ان ظاهرة نفوق الأسماك بدأت في 15 عاما تقريبا وحتى الآن لم نرى من حلول او محاسبة لمرتكبيها، مطالبا بتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لإنهاء هذه المشكلة.

مشعل الجويسري يطالب الجهات المسؤولة بالكشف عن أسباب نفوق الأسماك



مشعل الجويسري

دون ان نسمع عن نتائج التحقيق فيها ومحاسبة المخطئ. وقال انه اذا كان ما تدعيه هيئة البيئة في بيانها صحيحا حول تورط بعض الصيادين في المشكلة، فلماذا السكوت عنها حتى الان، محملا هيئة البيئة تداعيات هذا السكوت. وبين انه اذا كان لدى بعض الصيادين اساليب متنوعة لصيد الاسماك بشكل يؤدي الى نفوقا، ما هي الادلة على ذلك ولماذا لا تتخذ الجهات المسؤولة اجراءاتها حيال هذه الكارثة.

تسأل نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري عن داعيات أزمة نفوق الأسماك المتفاقمة هذه الأيام، إضافة الى الكم الهائل من التصاريح الإعلامية للجهات ذات الصلة والاتهامات المتراشقة ما بين الاطراف ورمي الكرة في ملعب كل جهة على حساب الأخرى. وطالب الجويسري في تصريح صحافي ان يتم الكشف عن المتسبب الحقيقي في هذا الأمر ومحاسبته خصوصا ان هذه الظاهرة باتت تظهر سنويا منذ اكثر من 15 عاما

الموسى: سنواصل مسيرة الإنجاز في «البلدي» لتحقيق رؤية سمو أمير البلاد



علي الموسى

العمل بالتعاون مع الجهاز التنفيذي وعلى رأسهم وزير البلدية محمد الجبري والمدير العام المهندس احمد النفوحي وكافة العاملين في سبيل تحقيق التنمية الشاملة وخصوصا محاولة إقرار مشروع المخطط الهيكل الجديد للكويت. وأكد ان الأعضاء يعملون بيدا واحدة ومتفقين على وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار ولذلك فإن النقص في عدد الأعضاء لن يؤثر على مسيرة العمل سواء في اللجان المختلفة أم المجلس بل سيعطي الجميع دفعة للعمل الجماعي المتكامل لتحقيق رؤية سمو أمير البلاد لتحويل الكويت إلى مركزا عالميا واقتصاديا.

شهر أكتوبر المقبل رغم النقص في عدد أعضائه نتيجة ترشح خمسة من أعضائه لانتخابات مجلس الأمة السابقة واعتبارهم مستقيلين يواصل جهوده بالأعضاء الحاليين وعددهم 11 عضوا لهو خير دليل على الدور الكبير الذي قام به الأعضاء خلال الفترة الحرجة التي مر بها المجلس في سبيل عدم تعطيل المشاريع عبر عقد جلسات غير عادية تم بموجبها إقرار الكثير من المعاملات التي تم دراستها وبحثها عبر اللجان المختصة. وأضاف الموسى أن المرحلة المقبلة للمجلس البلدي رغم قصر مدتها إلا أن الأعضاء سيعملون على مواصلة

أعرب رئيس لجنة المخطط الهيكل في المجلس البلدي المهندس علي الموسى عن شكره وتقديره إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على دعمه رئيس و أعضاء المجلس البلدي خلال الفترة السابقة واللاحقة لمواصلة جهودهم في تحقيق الانجازات المختلفة سواء على مستوى المشاريع التنموية أو العامة والتي تعود بالنفع على الكويت وأهلها. وقال الموسى في تصريح صحفي أن مواصلة المجلس البلدي لمسيرته المتبقيّة من مدته والتي تنتهي في